# أثر النَّحو وقَوَاعِدِهِ عَلى قضية القطْع والوصل لغةً ومعنًى*

**Omar YAKAN****

**الْمُلَخَّصُ**

يتناول هذا البحث قواعد علم القطع والوصل، تحليلاً من جوانب لغوية وقرائية، ومقارنة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وذلك من خلال الوقوف على تلك الأحوال عند أهل الفن، ببيان آراء العلماء فيها، ورصد وجوه الاختلاف الحاصل فيما بينهم، ثم رصد ظاهرة القطع والوصل، بإيضاح أنواعها، ثم استقراء مواضعها، في بعض أمثلة سور القرآن الكريم، الأمر الذي يبرز أهمية هذا العلم وضرورة الاعتناء به، بوضع ضوابطَ مِن شأنها تقديم هذا العلم بثوب جديد يُجلي ما خفي منه، ويظهر جماله البلاغي والأسلوبي، ويضع اختيارات جديدة تجمع بين الفوارق اللغوية.

**الكلمات المفتاحية:** الفصل والوصل، القواعد، العلاقة، ما يجوز الوقف، ما لا يجوز الوقف، أثر الوقف.

*Makale Geliş Tarihi / Received:24.06.2024 / Makale Kabul Tarihi / Accepted: 22.07.2024
** Öğr, Gör., Mardin Artuklu Üniversitesi/İslami İlimler Fakültesi/Arap Dili Ve Belagatı Anabilim Dalı/ omaryakan@artuklu.edu.tr, ORCID:0000-0002-6175-1188

# Dilbilgisi Kurallarının Kat‘ ve Vasl Meselelerine Dil ve Anlam Yönünden Etkisi

**ÖZ**

Bu çalışma, kat‘ ve vasl konularını dil ve telaffuz bakımından analiz ederek ele almıştır. Çalışmada kat‘ ve vasl konularının hem teorik hem de uygulamalı açıdan karşılaştırılması yapılmıştır. Çalışma boyunca bu konular işin ehli âlimler nezdinde incelenerek âlimlerin konuya ilişkin görüşleri belirtilmiş ve aralarında ortaya çıkan ihtilaflar ele alınmıştır. Daha sonra kat‘ ve vasl olgusunun türleri açıklanmıştır. Kur’ân-ı Kerim’deki bazı surelerde mevcut örneklerine yer verilmiştir. Çalışmada, bu ilmin önemi ve ihtimam gösterilmesi gerekliliği vurgulanmıştır. Ayrıca çalışmada bu konuya yeni bir perspektif sunulmuş, gizli kalan yönleri ortaya çıkarılmış ve dilbilimsel güzellikleri ve üslup özelliklerinin gösterildiği kurallar konulmuştur. Ayrıca dilsel farklılıkları bir araya getiren yeni seçenekler ortaya çıkarılmıştır.

**Anahtar kelimeler:** *el-Kat ve Vasl, Kurallar, İlişki, Vakfın Caiz Olduğu Yerler, Vakfın Caiz Olmadığı Yerler, Vakfın Etkisi*.

# The Effect of Grammar and Its Rules on the "Qatʿ" (Disjunction) and "Waṣl" (Conjunction) Issue Both Linguistically and Semantically

**ABSTRACT**

This research explores the rules of "qatʿ" (disjunction) and "waṣl" (conjunction) from both linguistic and recitational perspectives, offering a comparative analysis of their theoretical and practical aspects. It examines these concepts through the lens of field experts, presenting scholarly opinions and highlighting their differences. The study further delves into the types of "qatʿ" and "waṣl", surveys their occurrences in selected examples from the chapters of the Qur'an, and underscores the importance of this discipline. By establishing new guidelines, the research aims to shed light on previously overlooked aspects, reveal the rhetorical and stylistic beauty of these rules, and propose reconciliatory choices for linguistic differences

**Keywords:** *Detachment and Continuation, Rules, Relationship, Permissible Stops, Impermissible Stops, Impact of Stops*.

## الْمُقَدِّمَةُ

إن ظاهرة القطع والوصل من العلوم التي تُشكِّلُ التكامل المعرفي لمتانة صلته باللغة العربية الفصحى التي أنزل بها القرآن الكريم وقراءاته، وقد بات عِلمًا خاصّا مستقلا بذاته إضافة إلى العلوم المنسوقة تحت علوم القرآن، كعلم القراءات والضبط والرسم والتجويد والحجة والقطع والوصل..إلخ.

## إِشْكَالِيَّةُ الْبَحْثِ:

إن عملية القطع والوصل في تلاوة القرآن الكريم، وعلامات الوقف المرسومة في المصاحف، وما ينبني عليها من الأوجه القرآنية والتفسير والتأويل والأحكام الفقهية ونحوها- ما زالت محلا للنقاش العلمي، الأمر الذي دعا إلى البحث في تقديم أجوبة سليمة صحيحة للتساؤلات الحاصلة اليوم في علم القطع والوصل، وبيان أثر علم الفصل والوصل على معاني الآية الواحدة، والآيات المتعددة في السورة الواحدة، من خلال التطرق لنماذجَ تطبيقيةٍ للقطع والوصل، والوقوف على أثر ذلك عمليا؛ مما يوضح الفوارق بينها، ويعين على استجلاء المعاني المتعددة من اختلاف مواضع الوقف أو القطع والوصل في الآية الواحدة، باختلاف العلامات والأمارات الدالَّةِ على كل نوع من الوقوف، بل وتداخلها؛ بحيث تكون العلامة الواحدة دالَّةً على أكثرَ مِن نوع للوقف، كما في مواضع الوصل والفصل.

## مَوْضُوعُ الْبَحْثِ وَنِطَاقُهُ:

يشير موضوع البحث إلى التحديات والاختلافات التي قد تنشأ في فهم بعض الآيات بسبب اختلاف في تحديد أماكن الوقف والإشارات المستخدمة في المصاحف، نظرًا لأن الإنسان، كمخلوق، بحاجة إلى التنفس بطبيعته، فإنه من المستحيل له أن ينهي قراءته في نفس الزمن. ولذلك، يجب عليه أن يتوقف عند القراءة. ومع ذلك، يجب أن يتم تقطيع القراءة وفقًا لقواعد ومبادئ معينة. في حالة عدم ذلك، فإن النص المقروء إما لن يُفهم أو سيتم فهمه بشكل خاطئ. ولهذا السبب تم إضافة بعض أماكن وعلامات القطع في المصحف، ووضع العلامات المناسبة عليها. لضمان فهم صحيح وواضح للقرآن في المصاحف المستخدمة في البلاد.

## أَهَمِّيَةُ الْبَحْثِ وَأَسْبَابُ اخْتِيَارِهِ:

قَدْ دَفَعَنِي إِلَى طَرْقِ أَبْوَابِ هَذَا الْمَوْضُوعِ وَإِلَى سَبْرِ أَغْوَارِهِ حَوَافِزُ رَئِيسَةٌ، تَكْمُنُ أَهَمِّيَتُهُ فِي أَنَّ هَذَا الْمَوْضُوعَ لَهُ اتِّصالٌ وَثِيقٌ بِعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ والشَّرِيعَةِ، وَيُبَيِّنُ أَنَّهَا سِلْسِلَةٌ مُتَّصِلَةُ الحَلَقَاتِ؛ حَيْثُ إِنَّهَا شَبَّتْ فِي حِضْنِ الْقُرْآنِ، فَهُوَ يَصِلُ عِلْمَ الْقطع وَالِابْتِدَاءِ بِعِلْمِ النَّحْوِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْفِقْهِ وَالْبَلَاغَةِ، وَذَا مَنَاطُ الدِّرَاسَاتِ الْبَيْنِيَّةِ الَّتِي تَحْفِلُ بِهَا أَقْسَامُ الشَّرِيعَةِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ فِي الْجَامِعَاتِ التُّرْكِيَّةِ مُؤَخَّرًا.

## هَدَفُ الْبَحْثِ:

يهدف البحثُ إلى الإجابة على الأسئلة حول ما اختلف فيه من مواضع القطع والوصل، وارتباطه الوثيق بالمعنى وقواعد النحو، وإلى بيان أثر العلوم الشرعية، كالتفسير والقراءات، واللغة، في علم القطع والوصل، وكذلك بيان أهمية علم القطع والوصل في معاني القرآن الكريم، وأثر توجيه المعاني وَفْقَ مواضع القطع الحاصل في القرآن الكريم.

## تَسَاؤُلَاتُ الْبَحْثِ:

يجيبُ هذا البحث على الأسئلة حول سبب اختلاف مواضع القطع والوصل في المصاحف، وهل للجانب اللغوي والبلاغي أثر في اعتماد رموز القطع والوصل في المصاحف؟ وإن كان له أثر في تحديد نوع الوقف فما هي الأسس والضوابط والقواعد المتبعة في الترجيح بين الوقوفات المختلفة للآية الواحدة ؟.

## 1- قَوَاعِدُ عِلْمِ القطع والوصل

لا جرم أن هناك قَوَاعِدَ للقطع والوصل تتحكم في أحكام علماء الوقف، تلك القواعد قد يُصَرَّح بها، وقد يُكْتَفَى بتعليلها، هذه القواعد من المهم جمعها ودراستها من مختلف كتب هذا الفن، كقواعد الوقف عند الإمام أبي جعفر في كتابه الْقَطْع، وقواعد الوقف عند الإمام ابن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء، وقواعد الوقف عند الإمام الداني في كتابه المكتفى.[1] من هذه القواعد ما يضطرد، ومنها ما لا يضطرد، وكل

[1] المباركي، ظاهرة المد في الأداء القرآني، ص400.

قاعدة تختلف عن نظيرتها من حيث الشمولية والكلية. ومن هذه القواعد ما علم من ابتدأها، ومنها ما لا يعلم أَوَّلُ من قالها، وهذه القواعد تتنوع إلى ثلاثة أقسام:

## أولاً: مَا لَا يَجُوزُ الْقطعُ عَلَيْهِ

من قواعد هذا القسم:

### الْقَاعِدَةُ الْأُولَى

نجدها لدى الأُشموني وغيره، وهي كل كلمة تعلقت بما بعدها، وكان ما بعدها من تمامها، فإنه لا يُقطَعُ عليها، وذلك ما يسمَّى بالمتلازمات اللغوية؛ يعني لا تفترق عن بعضها، لكونها متعلقة تعلقا شديدا بما بعدها، فهذه لا يجوز الوقف عليها.[2] بيد أنَّ أقدم من أشار إلى قاعدة عدم الفصل بين المتلازمات اللغوية هو الإمام ابن سعدان الكوفي الضرير في كتابه الوقف والابتداء، ثم تبعه ابن الأنباري– رحمه الله!– وعقد بابا طويلا بكتابه إيضاح الوقف والابتداء، ذكر فيه ما لا يتمُّ الوقف عليه، وقد أفرده بباب خاص يعُدُّ تأسيسًا لقواعد علم القطع والوصل، ثم تبعه جُلُّ الذين جاؤوا من بعده؛ إما تلخيصا وإما إكمالا لِمَا قد أسسه.[3] ومن أمثلة ما لا يتم القطعُ عليه لدى ابن الأنباري ما يأتي:

1– **القطْعُ على المضاف دون ما أضيف عليه**، مثل [غلام زيد]، وقوله– تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا] [ الجنّ: 3]، فلا يمكن أن نَقْطَع على [ جَدّ ] دون [ رَبِّنَا ]، كذلك قوله– تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( صِبْغَةَ اللهِ] [ البقرة: 138 ]، فكلمة [

[2] الأشموني، منار الهدى، ص46.

[3] فريال العبد، الميزان، ص211.

صبغة ] مضافة إلى لفظ الجلالة- سبحانه وتعالى!- فلا يجوز أن نَقْطَع اختياريا على [ صبغة ]؛ كيلا نبدأ بالمجرور، أما من انقطع نفسه فإنه يقف وقفا اضطراريًّا شريطة أن يبتدئ ابتداء حسنا.[4]

2- **القطْعُ على المنعوت دون النعت**، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:(الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] [ الفاتحة 2، غافر 65]؛ فلا يجوز الوقف على لفظ الجلالة [ الله ]؛ لأن [ رَبّ ] نعت لله، كذلك لا يجوز القطْعُ على [ رب ]؛ حتى لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه- كما مرَّ، كذلك القطْعُ على كلمة [الْحَمْدُ ] قطع قبيح؛ لأن فيه الفصلَ بين المبتدأ والخبر، وهذا شديد التلازم.

3- **القطْعُ على الرافع دون المرفوع**، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَقَالَ اللهُ ] [ المائدة12، والنحل51]، فلا يُقطع على [ قال ]، فالذي رفع الفاعل هو الفعل؛ فلا يفصل بينهما، كذلك قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( أَتَى أَمْرُ اللهِ ] [ النحل/1]؛ فلا يُقطع على [ أتى ] ويُبدأ بـ [ أمر الله ].

4- **القطْعُ على الناصب دون المنصوب**، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ] [ هود/42]، فلا يجوز القطْعُ على [وَنَادَى ]؛ لأن [ ابنه ] منصوب بـ [نَادَى].

[4] ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 116/1.

5- **القطْعُ على كان وليس وأصبح ولم يزل دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها**، مثل: قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمَا ] [ النساء/96]، فلا نقطع على [كان]، ولا على [ وكان الله ].

6- **القطْعُ على لا الناهية**، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا ][ البقرة/11]، فلا يجوز القطع على [ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا ].

7- **القطْعُ على لا النافية للجنس**، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ][البقرة/197]، القطْعُ قبيح في هذا الموضع فلا يُقطع على قوله: [ فَلَا ].

8- **القطْعُ على المعطوف دون المعطوف عليه**، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ][الأعراف/54]. فلا يُقطَعُ على [ السَّمَاوَاتِ ] دون [ وَالْأَرْضَ ] لأن الخلق شمل السموات والأرض معًا فهما كالشيء الواحد.

9- **القطْعُ على الْمُفَسَّرِ المُفَسِّرِ الذي يُفَسِّرُه**، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا][القمر/12].[5]

10- **القطْعُ على الشرط**: فلا يوقف على أداة الشرط وحدها، ولا على أداة الشرط مع الشرط دون الجواب، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ

[5] جمال الدين أبو الفرج الجوزي، فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، دار البشائر – بيروت، ط1، 1987، ص359-360.

][النَّصْرُ/1]، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ ][الْحُجُرَاتُ/6]؛ فرغم أنها جملة لكن لا يجوز القطْعُ عليها.[6]

**تَنْبِيهٌ:**

أَلْفِتُ إلى أن المتلازمات التي أوردها ابن الأنباري ليست على نسق واحد أو وتيرة واحدة في التلازم أو التعلق؛ إذ إن ثمة ما هو شديدة التلازم، وهو القسم الأول، وهناك ما هو متوسط التلازم، وهناك ما هو خفيف التلازم على النحو الآتي:

**1-شديد التلازم:** هو الذي إذا فُصِلَ بين جزءيه وُقِفَ على كلام لا يؤدي معنىً أبدا، أو صار الكلام دونما فائدة، نحو: المبتدأ والخبر والشرط والجواب- كما قد سلف.

**2- متوسط التلازم:** هي المتلازمات التي إذا فصلنا بين جزءيها وُقِفَ على كلام يؤدي معنًى، لكنه يحتاج إلى ما بعده، مثل: التوابع، المؤكد والتوكيد، والبدل، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ][الْحِجْرُ/30]، فلفظة [كُلُّهُمْ] توكيد، فإذا وقفنا على [الملائكة] كان المعنى صحيحًا.[7]

[6] المرصفي، هداية القاري، 383/1؛ سالم، فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية، ص81؛ البلاح، كيف تجود القرآن الكريم ببساطة، ص122؛ محمّد بن بدر الدين ابن بَلْبَان الحنبلي، بغية المستفيد في علم التجويد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2001، ص55.

[7] الجوزي، فنون الأفنان، ص360؛ الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1/ 124؛ أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1957، 352/1.

**3- خفيف التلازم:** هي المتلازمات التي إذا فصلنا بين جزءيها كان الوقف صحيحًا، ويؤدي معنًى مفيدا، بيد أن ما بعده يحتاج إلى ما قبله، وذلك مثل العطف حيث تكون الجملة قد اسْتُوْفِيَتْ.[8]

**الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ**

لا يُقطع على ذي علة وسبب، فما دام هناك جملة تعليلية لما قبلها، فالأفضل فيها الوصل، نحو مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ][النَّحْلُ/30]، فجملة [ لِتُبَيِّنَ ] فيها تعليل لما قبله، وهي علة الإنزال، فلا يوقف على كلمة [ الذكر ]، ويُبْتَدَأُ بجملة [ لِتُبَيِّنَ ]؛ لأنها تعليل لما قبلها.[9]

**الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ**

لا يُقطع على شيئين جُعِلَا شيئا واحدا، من ذلك [ لولا- لوما ]، أصلها [ لو ] وزيدت عليها [ ما ]، وتأتي [ لوما ] بمعنيين: الشرط، والتحضيض. فإذا كانت بمعنى الشرط لم يُقطَعُ عليها دون جوابها، وإذا كانت بمعنى التحضيض؛ لا يحتاج فيها إلى الجواب، وكذلك الحكم في كل حرف دخلت عليه [ ما ] الْكَافَّةُ عن العمل، [كَأَنَّمَا ]، لا يجوز القطع على [كَأَنَّ ] والفصل بينهما، وهذا من حيثُ اللغةُ، ومن حيثُ الرسمُ كذلك؛ فقواعد علم الرسم تقضي بأنه لا يجوز مخالفةُ رسم المصحف، ولا يجوز أن نقطع الموصول ولا أن نصل المفصول ، ولا يفصل بين شيئين متلازمين، كقوله- تقدَّسَتْ

[8] الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ص33.

[9] ابن سعيد المكيّ، الزيادة والإحسان 3/424-425.

أَسْمَاؤُهُ:( كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ][الأنفال/6]، وقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ] [لقمان/27].[10]

**الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ**

إذا كان بين الوقفين **مراقبة** على التضاد؛ فإنه إذا قُطِعَ على أحدهما لا يُقطَعُ على الآخر، وهذه القاعدة تُسمَّى عند علماء الوقف [وقفَ التعانق أو المعانقة أو المراقبة]، فقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى ] [البقرة/2] نجد في مصحف حفص فوق [ لَا رَيْبَ ] ثلاث نقاط، ونجد فوق [ فِيهِ ] ثلاث نقاط، هذه النقاط معناها يجوز أن تقطع على أحد الموضعين فقط، ولا يجوز أن تقطع على الموضعين معا؛ لأن ذلك لا يتأتى من حيث المعنى، ولا من حيث الإعراب، [ لَا رَيْبَ ] خبرها محذوف، [ فِيهِ هُدًى ]، فلفظة [فيه] خبر مقدم، و[ هدى ] مبتدأ مؤخر، و[ فيه ]، هو المتعلق بالخبر، فإذا قلنا:[ فيه ] هو الخبر، لا يجوز أن نَقْطَع على [ لا ريب ]؛ لأنه لا يفصل بين المبتدأ وخبره وبين اسم [ لا ] وخبرها.[11]

**تَعْقِيبٌ:**

أشير هنا إلى نفيسةٍ من نفائس العلم ولطائفه وفرائده وخرائده، تلك الفائدة هي التي أشار إليها الدكتور إبراهيم العريني في بحثه الفريد [ أَثَرُ عَرُوضِ الْخَلِيلِ وَآرائِهِ فِيْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ]، فقد تناول مسألةً عقَدَيَّةً تجاذبها الأصوليون والمتكلمون والنحويون في قوله-

[10] المرصفي، هداية القاري، 455/2؛ الأنباري، إيضاح الوقف والابتدا، 1/ 336.

[11] السيوطي، الإتقان، 296/1.

تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:[ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ۘ وَالرَاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ] [ آل عمران/7 ]، فقد بيَّن أن هذا الخلاف الدائر بين هؤلاء العلماء يُحَالُّ بـ [ المراقبة ]، وذلك تحت عنوان فرعي [ الْمُرَاقَبَةُ وَالتَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ الدِّلالِيُّ ]، وأوضح أن علم العروض بمصطلحاته وإمكاناته له أثر بالغ في تفسير القرآن ناقدا – بالحجة الواضحة والبرهان القاطع والدليل الساطع– المفسرَ الكبير ابن عاشور الذي ذهب إلى أن علم العروض لا طائل ولا جدوى ولا فائدة من ورائه في تفسير القرآن الكريم، ومستدركا على الشيخ ابن عاشور– رحمه الله– في جميع ما ذهب إليه، وبيَّن الدكتور إبراهيم العريني أيضا العلاقة بين القرَّاء وبخاصةٍ علماءُ الوقف منهم وبين علم العروض في مصطلح [ المراقبة ]، موضحًا بنصوع وجلاء أنَّ أَوَّلَ مَنْ نَبَّهَ على [ المراقبة في الوقف ] هو أبو الفضل الرازي، **وقد أخذه الرازي، واجتلبه من المراقبة في علم العروض**؛ أي أنه مستنبط من بحرين اثنيْنِ من أبحر الشعر العربي، هما بحرا [ المقتضَب، والمضارع ]، وقد أفاد من ذلك الطرح العلميّ علماءُ الوقف، والأصوليون، والمتكلمون، والمفسرون. [12]

ذلك، ومن شواهد وقف المعانقة وأمثلته، قوله– تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ] [المائدة/2]، أنَقْطَع على ( مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ] أم نَقْطَع على ( أَرْبَعِينَ سَنَةً] ، فالقارئ مخير في القطع على أي الموضعين، فإذا قطع على ( مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ] يكون [ أربعين ] معمولا للفعل [ يَتِيهُونَ ]؛ أي: يتيهون أربعين سنة،

[12] إِبْرَاهِيم مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ، الْعَرِينِيُّ، أَثَرُ عَرُوضِ الْخَلِيلِ وَآرائِهِ فِيْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ– كتاب بحوث المؤتمر الدولي السابع بعنوان {الخليل عبقري العربية}– كلية دار العلوم– قسم النحو والصرف والعروض– الجزء الأول–20، 21 مارس–2012م– ص138.

ويصح القطع عليه وربطه بالتحريم، أي حرمت عليهم مدة أربعين سنة، ومن قطع على الأول ذهب بالمعنى على أنه لم يدخلها أحد منهم، ومن قطع على الثاني جوز دخول بعضهم بعد أربعين سنة، لأن قبلها قولَه- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَقَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ] .[13]

## الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ

لا يُقطع على ما يقبُح الابتداء بما بعده، أو يُؤْثَمُ بالابتداء بما بعده، مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ] [ البقرة/110 ]، قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ] [ الرعد/37 ] فلا يُقطَعُ على [ العلم ]؛ لأن [ ما ] جواب قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ ]؛ فلا نَقْطَع على العلم ونبدأ بـ [مَا لَكَ ].[14]، ومن ذلك – أيضا- قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ] [ البقرة/145]، فلا يُقطَعُ على [ العلم ] ويُبتَدأ بـ [ إِنَّكَ إِذًا ]، فلو فُصِل بينهما لصارت جملة ( إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ]جملةً إخباريةً مُستأنفةً، وليست كذلك، بل هي جوابُ القسم للاّم التي

---

[13] عبد العزيز الحربي، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، 2004م، ص17-18؛ العدوي، تعدد التوجيه النحوي، ص475.

[14] عبد الرحمن بن إبراهيم العليان، إضاءات للأئمة حول الوقف والابتداء في القرآن الكريم، د،ط، ص13.

وطّات له في قوله تعالى:( وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ ]، وجواب الشرط محذوف، دلّ عليه جواب القسم.[15]

**اْلْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ**

لا يُقطع في موضعٍ يحصُل فيه تغيُّرُ معنى الكلام؛ لكونه يؤدي إلى غير مراد الله، قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ] [ الذاريات/ 56 ]؛لا نَقْطَع على [ الإنس ]؛ لكونه يوجد أداة استثناء بعدها، وإلا أصبح المعنى نفيًا، كأن الله لم يخلق الجن والإنس، فهذا قطع قبيح جدًّا.[16] ومنه قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ* وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ * فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ لا* الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ * وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ][الْمَاعُون/1: 7].

**تَعْقِيبٌ:**

يرى الدكتور إبراهيم العريني أن النَّظْمَ الْقُرْآنِيَّ الْحَكِيمَ " قد فصل بين المتلازمين- رغم فساد المعنى بالقطع على الفاصلة [ لِلْمُصَلِّينَ ] - من أجل صيانة الإيقاع وإقامة

[15] محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، إعراب القرآن وبيانه (دمشق – بيروت: دار اليمامة، 1415)، 208/1.

[16] الداني، المكتفى، ص15.

اللازمة الموسيقية، ولو على حساب القاعدة النحوية؛ ففصل بين الصفة والموصوف في قول الله- جَلَّ جَلَالُهُ!- مبينًا سوءَ معاملة المنافقين مع الخالق والخلق".[17]

## ٱلْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ

"ليس كل ما يتعسفه أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء، مما يقتضي وقفا وابتداء؛ ينبغي أن يتعمد القطع عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والقطع الأوجه"،[18] فليس كلُّ قطعٍ سمعناه أو قرأناه في الكتب هو قطعٌ صحيحٌ، من ذلك ما يتعمَّدُه بعض القراء من القطع على قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَارْحَمْنَا أَنْتَ ]، ثم يبدأون بقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا ] [ البقرة/286]، فهذا قطع تعسفي، كأنه يقصد: يا مولانا فانصرنا، ولكن هذا بعيد جدا، وقد سماه القراء وقفَ التعسف؛ أي التكلف، ليس كل قطعٍ قطعه الناس نَقْطَعه، بل ينبغي للإنسان أن يختار من كلام الله، ويحمله على أحسن المحامل وأجمله.

## التَّرْجِيحُ:

يرى الباحث أن هذا القطع- رغم أنه تعسفي- إلا أنه قطعٌ مقبول لغة وشرعا؛ لكونه يتناغم مع قواعد القطع؛ فلا يؤدي إلى معنًى منكورٍ، ولا إلى معنًى مذمومٍ شرعا، ولا إلى معنًى مرفوضٍ عُرْفًا، بل يؤدي معنى دلاليًّا عقدِيًّا مطلوبًا، مفاده **أن العفو**

[17] إِبْرَاهِيُم مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ، الْعَرِينِيُّ، إِقَالَةُ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ بِإِقَامَةِ الْإِيقَاعِ فِي النَّظْمِ الْقُرْآنِيّ الْحَكِيمِ- جامعة الأزهر/ كلية اللغة العربية بالمنوفية- العدد38 الإصدار الأول- يونيو2023م - ص39.

[18] ابن الجزري، النشر، 231/1.

**والغفران والرحموت لا نطلبه إلا منك أنت وحدك، لا من أحدٍ غيرِك**، وهذا تمام التوحيد، فهذا المعنى لا يؤدَّى إلا بذلك القطع المسمَّى بالوقفِ التعسفيّ.

أما الابتداء بقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا ] فلا مانع من ذلك شرعا وعرفا ولغة؛ إذ إنه على النداء المحذوفِ أداتُه، وإن تخصيصَ هذا النداء العظيم [ مولانا ] بطلب النصرة منه لَهُوَ معنًى جديدٌ – أيضا- يتناغم مع ملازمة الولاية والنصرة في كتاب ربنا العزيز في مواضِعَ كثيرةٍ؛ إذ إنه هو الوليُّ النصير الذي ليس لنا من وليٍّ ولا نصيرٍ سواه؛ حيث تُطلَبُ النصرة في أزماننا من غير الله في كثير من الأحايين.

هذا، وما ذهبت إليه من معان منبثقة عما يُسمَّى بالوقف التعسفي قد أشار إليه ابن الجزري بقوله:" ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه"،[19] فينبغي للإنسان أن يختارَ من كلام الله، ويحملَه على أحسن المحامل وأجملها.

**ثانياً: مَا يَجُوزُ الْقَطعُ عَلَيْهِ**، إِنَّ لِمَا يجوز الْقَطعُ عليه قواعدَ مهمةً، منها:

**الْقَاعِدَةُ الْأُولَى**

إذا قُطعَ على حرف، وله نظيره مما يوجب التمام عليه، وانقطع تعلقه بما بعده لفظا، فلا يُقطَعُ إلا على الآخر، من أجل الازدواج؛ أي التقابل، وذلك مثل قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ] [البقرة/286]، فهذه الجملة تامة الأركان من حيثُ الإعرابُ، ولكن فيها ازدواج معنى بعدها بين [عَلَيْهَا] و [لَهَا]، و [

[19] النشر، 231/1.

اكْتَسَبَتْ ] تقابل [ كَسَبَتْ ] كذلك؛ لأن [كَسَبَتْ ] تأتي في الخير ، أمَّا [ اكْتَسَبَتْ ] فتأتي في الشر، فابن الجزري يرى أنه من الأولى الْقَطعُ على [ اكْتَسَبَتْ ]، وأنه " لم يُقطَعُ على الأُولَى مع كونها مستوفية الإسناد، تامة المعنى؛ نظرا لما بينها وبين الثانية من التعادل، أو يُسمُّونه الازدواج".[20]

إن القاعدة السابقة التي ذكرها ابن الجزري ليست محل اتفاق، فالأشموني –رحمه الله!– اختار الفصل والقطع، يقطع على [ لَهَا مَا كَسَبَتْ ]، ويستأنف من الثانية، ومن شواهد هذه القاعدة قوله– تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ][ فُصِّلَتْ/ 46 ]، فالذي يرى ضرورة الوصل لا يقطع على [ فَلِنَفْسِهِ ]، كذلك نجد في مصاحف المشارقة يضعون إشارة [ صلى ]؛ أي الوصل أولى، كذلك لم يضعوا إشارة القطع على [ كَسَبَتْ ] الأولى.[21]

**ٱلْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ**

يَتَعَيَّنُ القطعُ في بعض المواضع التي ذكرها العلماء، من بين هذه المواضع:

1– يتعين القطعُ على ما قبل [ الَّذِينَ ] في سبعة مواضع، أولها: قوله– تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:(الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ ] [البقرة/ 121 ]، ثانيها: قوله– تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( ا الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ ] [ البقرة/ 146 ]، ثالثها: قوله– تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ] [ البقرة/ 275 ]، رابعها: قوله– تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( الَّذِينَ

[20] النويري، شرح طيبة النشر، 271/1؛

[21] الأشموني، منار الهدى، 39/1.

آمَنُوا وَهَاجَرُوا، ] [ التوبة/ 20 ]، خامسها: قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ ] [ الفرقان/ 34 ]، سادسها: قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ] [ غافر/ 7 ]، سابعها: قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُم ] [ الكهف/ 104 ].

إنما وجب القطعُ على ما قبل هذه الموصولات؛ لأن وصلها بما قبلها يُوهِمُ كونَها نَعْتًا له، لأن الذين إذا وُصِلَتْ تكون صفة، وإذا ابتُدِئَ بها تكون مبتدأ، فقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ] الذين: مبتدأ، فلو وُصِلَتْ بما قبلها تُوهِمُ معنًى غيرَ مقصودٍ من التفسير.[22]

2- يتعيَّنُ القطعُ أو السكت على بعض المواضع، منها قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:[ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ م وَالرَاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ] [ آل عمران/7] على إرادة أحد التأويلين - كما سبق- كذلك قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَمَا يُشْعِرُكُم إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ] [ الأنعام: 109]، على قراءة الكسر، يوقف على [يُشْعِرُكُم]، كذلك قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ] [ النحل: 103 ] نَقْطَع، كذلك قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( قالوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ] [ يس: 52 ] انتهى كلام الكفار، فنَقْطَع؛ لكي نفصل بين كلام الملائكة أوالمؤمنين وكلام الكفار، ثم يأتي قول الملائكة:( هَذا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ المرْسَلُون ] فعلى هذا يكون القطعُ على كلمة [ مَرْقَدِنَا ] قطعًا تامًا. وتكون جملة ( هَذا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ]استئنافية، وقيل: أن جملة ( هَذا

[22] ابن الجزري، النشر، 232/1.

مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ] من كلام الكفار أنفسهم إقرارًا منهم بذلك، فعلى هذا لا يحسن القطعُ على كلمة [ مَرْقَدِنَا ] وتكون جملة ( هَذا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ] في محل نصبٍ بالقول. [23] كذلك قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا] [ الكهف: 1 ] نَقْطَع؛ لعدم التباس أنَّ [ قَيِّمًا ] صفة لـ [ عِوجًا ]، وأنها متصلة بما قبلها، بل هي منصوبةٌ بفعل مضمر تقديره: أنزله قيما، وقيل: بأن [ قَيِّمًا ] حال من الكتاب أو العبد، أو حالٌ ثانيةٌ مؤكدةٌ للحال في الجملة التي قبلها، فعلى هذا لا يقطع عليها، وتكون جملة:( وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ]جملة اعتراضية. [24]

3- يلزم القطعُ على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، إذا كانت الآية التي بعدها فيها ذكر النار والعقاب، كقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( فَأُولَئِكَ أَصْحَابِ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ* وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ] [ البقرة:81، 82]، فإذا انتهى الحديث عن أصحاب النار يُقطَعُ، ثم يُبتدئ إلى قصة أهل الجنة، والعكس صحيح. وكقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:(

[23] يُنظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 853/2؛ الأشموني، منار الهدى، 324؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، القطع والائتناف، السعودية: دار عالم الكتب، 1992)، ص581؛ أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988، 290/4؛ جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين الميسر، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ص294.

[24] الداني، جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة – الإمارات، ط1، 2007، 1300/3؛ السجاوندي، علل الوقوف، 80.

يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ * وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا] [ الإنسان/31] يتعين القطعُ على [رَحْمَتِهِ ].[25]

4- يجوز القطعُ على الجملة الندائية؛ لأنها مستقلة، وما بعدها جملة أخرى، ففي قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ] [ الطلاق/1] يجوز القطعُ، والبدء بقوله تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( إِذَا طَلَّقْتُمُ ]، إلا إذا كان البدء بما بعده قبيحا من حيث المعنى، كما في قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ] [ هود / 53 ]، فلا يجوز القطعُ على المنادى في [ قَالُوا يَا هُودُ ]؛ حتى لا يُبْدَأَ بقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ]؛ فقُبْحُ الابتداء هنا ليس بسبب الفصل بين جملة النداء وما بعدها، ولكن بسبب أن ما بعدها من قول الكفار؛ فلا يجوز الابتداء به.[26]

5- يلزم القطعُ إذا كان الوصل يوهم فساد المعنى ويغير المراد، كقوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ ] [ آل عمرانَ/ 181 ]، فيلزم القطعُ على ما قبل [ سَنَكْتُبُ ]؛ لأنه لو وُصِلَ:( وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ ] قد يتوهم السامع أن [ سَنَكْتُبُ ] مما قاله اليهود، وهذا باطل، لأن الجملة استئنافية من كلام الله- عزَّ، وَجَلَّ!.[27]

---

[25] السخاوي، جمال القراء 670/2؛ الداني، المكتفى، ص3.

[26] الزركشي، البرهان، 1/ 357.

[27] البلاح، كيف تجود القرآن، ص117؛ العيدي، وقوف القرآن عند السجاوندي، ص12.

ملاحظة: هناك ما يتصل بما بعده لفظا ومعنى، هذا يجب وصله ولا يجوز القطعُ عليه، مثل (بسم الله)، فلا نَقْطَع على بسم دون الله، أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أما إذا كان ينفصل بما بعده معنى ولفظا، فهذا يقطع ويوقف عليه، وغالبا ما يكون بداية رؤوس الآيات، مثل: (إن الذين كفروا سواء)، فهذا منقطع عما قبله لفظا ومعنى. أما ما ينفصل لفظا ويتصل معنى فيختار فيه إتمام الوقف عند استيعاب المعنى، مثل:[أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى].

## 2– علاقة التأثير والتأثر بين علم القطع والوصل والعلوم الشرعية

إن ثَمَّةَ علاقةً بين علم القطع والوصل والعلوم الشرعية لا تخلو من التأثير تارة، ولا من التأثر تارة أخرى، تتجلى تلكم العلاقةُ فيما هو آتٍ:

### 1. العلاقة بين علم القطع والوصل وعلم التجويد

إن علماء التجويد قد اهتمُّوا بفصاحة اللفظ وببيانه، وبالمخارج والصفات؛ إذ إنَّ الأصل في التجويد هو الفصاحة في نطق القرآن الكريم، ومن ثَمَّ فإن باب الصفات والمخارج لهو من أشهر الأبواب، كما أن علماء التجويد اهتمُّوا– كذلك– بعلم القطع والوصل، فراحوا يبوبون له في كتبهم، وتُعَدُّ القصيدة الخاقانية للخاقاني [ت325هـ] أقدم ما وصلنا في التجويد،[28] وقد جاء فيها:

وَأَنْعِمْ بَيَانَ الْعَيْنِ والْهَاءِ كُلَّمَا  دَرَسْتَ وَكُنْ فِي الدَّرْسِ مُعْتَدِلَ الْأَمْرِ

[28] موسى بن عبيد الله الخاقاني البغدادي المقرئ، القصيدة الخاقانية، الشاملة الذهبية، ص3. وقد شرحها الداني– رحمه الله!.

وَقِـفْ عِنْـدَ إِتْمَـامِ الْكَـلَامِ مُوَافِقًـا لِمُصْحَفِنَا الْمَتْلُوِّ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ[29]

فهو يتحدث هنا عن القطع التام، ومن ثمَّ فإن علماء التجويد قد جعلوا هذا العلم منسوقا ضمن مفردات علم التجويد، فنجد الداني – في كتابه التحديد في الإتقان والتجويد – قد خصص بابا في آخر الكتاب لذكر الوقف وبيان أقسامه وقواعده، وقد قرَّر في ذلك الباب أن " التجويد لا يتحصَّلُ لِقُرَّاء القرآن إلَّا بمعرفة الوقف ومواضع القطع على الكَلِمِ، وما يُتَجَنَّبُ من ذلك لِبَشاعته وقبحِهِ".[30]

ذلك، وقد جعل ابن الجزري –في منظومته– بابا في الوقوف، جاء فيه:

وَبَعْـدَ تَجْوِيـدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

وَالِابْتِدَاءِ وَهْيَ تَنْقَسِمْ إِذِنْ ثَلَاثَةٌ تَامٌّ وَكَافٍ وَحَسَنْ[31]

## 2.العلاقة بَيْنَ عِلْمِ القطع وَعِلْمِ الْقِرَاءَاتِ

قد اهتمَّ علماء القراءات بعلم القطع والوصل من أجل بيان أن القراءاتِ واختلافَها يؤثِّران في الخلاف في الوقف؛ أي الوقفات التي اختلف فيها القراء، فَرُبَّ قطعٍ سائغٍ على قراءة بيد أنه ممتنع على قراءة أخرى، وهذا واضح عند الذي يقرأ القراءات، ومن أقدم من أشار إلى هذا الجانب – فيما وقفت عليه– ابن غلبون، غلبون الحلبي المقرئ[ت399هـ] صاحب كتاب [ التذكرة في القراءات الثمان ]، ومما جاء فيه من

[29] من البحر الطَّويل: فعولن مفاعيلن.

[30] أبو عمرو الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، دار الأنبار – بغداد، ط1، 1988، ص176.

[31] من بحر الرجز، المختار المشري المقروش، كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون، فاليتا– مالطا – بدون، ط2001، ص80.

المواضع التي اختلف فيها القراء في الوقف [ وَنُكَفِّرُ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ]،[32] [ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ] بالرفع والنصب،[33] وكذلك اختلاف القطع في [ وَاتَّخَذُوا وَاتَّخِذِوا ]، والقطع على [ وَأَمْنًا ].[34] فنجد أن ابن غلبون – رحمه الله!– قد عُنِيَ بهذا الجانب عناية فائقة.[35]

ومن كتب القراءات التي اهتمت –أيضا– بهذا الجانب كتاب [ الكامل في القراءات الخمسين ]، للإمام أبي القاسم الهذلي، وقد خصص المؤلف فيه جزءًا خاصا أسماه كتاب الوقف، ذكر فيه بعض مسائل القطع. كذلك فعل ابن الجزري الذي أفرد في كتابه [ النشر في القراءات العشر ] فصلا تحدث فيه عن اختلاف القراء ومذاهبهم في القطع والوصل، فبيَّن أن نافعًا – رحمه الله!– كان يراعي المعنى، وأن بعض القراء مثل حمزة كان مذهبه الوصل، وهناك من كان يراعي رؤوس الآيِ، مثل أبي عمرو البصري.

---

[32] قرأ نافع والأخوان (حمزة والكسائي) بالنون وجزم الراء، وابن كثير وأبو عمرو وشعبة بالنون والرفع، وابن عامر وحفص بالياء والرفع؛ الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، 122.

[33] قرأ نافع وعاصم وحمزة وخلف، ويعقوب بنصب الكلمات الخمس. وقرأ الكسائى برفعها كلها. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر بنصب الأربع الأول ورفع الجروح؛ محمد إبراهيم محمد سالم (المتوفى: 1430هـ)، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، دار البيان العربى – القاهرة، ط1، 2003، 564/2.

[34] سيأتي تفصيل القراءة فيها لاحقًا.

[35] طاهر بن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، رسالة ماجستير للطالب أيمن سويد، دراسة وتحقيق، جامعة أم القرى، مكة، 1990، ص259.

### 3. العلاقة بين علم القطع وعلم التفسير

القطع والوصل حاضر في كتب التفسير التي لها عناية بالنحو واللغة، كالبحر المحيط لأبي حيان، والوجيز لابن عطية، والتسهيل لابن جُزّي، الدر المصون للسمين الحلبي، فهذه التفاسير- وغيرها- تُعْنَى بالإعراب ومعالجة بعض مسائل القطع والوصل، بيد أن عناية المفسرين بالقطع والوصل أقل من عناية أهل التجويد والقراء، فالمفسرون – غالبا- يذكرون من القطع ما كان فيه خلاف يؤدي إلى أثر في المعنى، مثال ذلك قوله- تقدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ:( إِذِ الْأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ] [ غافر: 71: ]، وتقديره " إِذِ الْأَغْلالُ وَالسَّلاسِلُ في أَعْنَاقِهِمْ. ومنهم من قطع على [ أَعْناقِهِمْ ]، وابتدأ [ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ فِي الْحَمِيمِ ]، وتقديره: وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ بِهَا فِي الْحَمِيمِ ، فَحُذِفَ الجارُّ والمجرورُ. وقُرِئَ [ وَالسَّلاسِلَ يَسْحَبُونَ ]؛ بنصب اللام، وفتح ياء الفعل،[36] على أنه مفعول يَسْحَبُونَ، أي يَسْحَبُونَ السَّلاسِلَ. وقُرِئَ [ وَالسَّلاسِلِ ]؛ بالجرّ، بالعطف على أعناقهم، وهي قراءة ضعيفة، لأنه يصير المعنى: الأغلال في الأعناق والسلاسل، ولا معنى

[36] قرأ بها الجُعْفِي عن أبي بكر عن عاصم، أبو الكَرَم المبارك بن الحسن الشَّهْرَزُوري (462 – 550 هـ)، المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، تح/ د. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، د.ط، ص100؛ وهي قراءة ابن عباس- رضي الله عنهما!- يُنْظَرُ: نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي،{ت367هـ}، تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم- دار الفكر – بيروت- تح/ د.محمود مطرجي- 204/3.

للأغلال في السلاسل".[37] ومع ذلك فهي صحيحةٌ لغويًا، بالجرِّ على نَزعِ الخافِضِ، ويكون التقديرُ حِينَئذٍ: [وَفِي السَّلاسِلِ يُسْحَبُونَ].

**نَقْدٌ وَتَوْجِيهٌ:**

يرى الباحثُ أن ما ذهب إليه الدكتور وهبة الزحيلي من سبب توهين قراءة [ وَالسَّلاسِلِ ]؛ بالجرِّ، على أن المعنى [ الأغلال في الأعناق والسلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل ] بحاجة إلى الأوبة وإمعان النظر؛ لأن ثمة مخرجا لغويا ودلاليا، وهو الجر على نزع الخافض، يؤيده المعنى في " قراءة العامة:[ والسلاسلُ ]؛ بضم اللام [ يُسحبون ]؛ بالضم على معنى فعل ما لم يسم فاعله؛ إذ المعنى: أن الملائكة يسحبونهم في السلاسل"،[38] وهو المعنى المتحقق في قراءة الجر بتقدير: إِذِ الْأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ، وَفِي السَّلاسِلِ تَسْحَبُهُمُ الملائكةُ. وذكر أبو حيان عن ابْنِ عَطِيَّةَ قوله: وذلك "عَلَى تَقْدِيرِ، إِذْ أَعْنَاقُهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسَّلَاسِلِ، فَعَطَفَ عَلَى الْمُرَادِ مِنَ الْكَلَامِ لَا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ، إِذْ تَرْتِيبُهُ فِيهِ قَلْبٌ، وَهُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الْعَرَبُ: أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِي، وَفِي مُصْحَفِ أُبَيٍّ: وَفِي السَّلَاسِلِ يُسْحَبُونَ".[39]

---

[37] أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي المحاربي بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422)، ص101، د وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير المنير، دار الفكر المعاصر – دمشق، ط2، 1418، 160/24.

[38] بحر العلوم، 204/3.

[39] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر – بيروت، 1420، 271/9.

## 4.العلاقة بين علم القطع والوصل وعلم معاني القرآن وإعرابه

من العلوم التي اهتمت بالقطع علم معاني القرآن وإعرابه، وقد صنَّف فيه الفراء والزجاج والأخفش، وكذلك [ كشف المشكلات ] الباقولي [ت543هـ ]، أما كتب الإعراب فمنها [ التبيان في إعراب القرآن ] لِلْعُكْبَرِيّ [ت616هـ ]. هذه المصنفات وغيرها – تتناول الآيات؛ تفسيرًا وإعرابًا وبلاغة، وقطعًا وابتداءً، قال الباقولي:" فأما قطعُ من قطعَ على قوله- تعالى:(فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جَنَاحَ] [البقرة/158]، ثم يبتدئ، فيقرأ:(عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا] فليس بالْمُتَّجَهِ؛ لأن سيبويهِ قال: إن هذا يكون في الخطاب دون الغائب، فلا يجوز حمله على الإغراء. وهذا لفظ سيبويه".[40]

**نَقْدٌ وَتَوْجِيهٌ:**

**يرى الباحثُ أن ما ذهب إليه الباقولي من أن القطعَ على [ فلا جناح ]، ثم يبتدئ، فيقرأ:(عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا] ليس بالْمُتَّجَهِ؛ لحمله على الإغراء، مستشهدا بكلام سيبويه– بحاجة إلى استصواب ومثاقفة؛** حيث إنه يجوز القطعُ دلاليا بتوجيه:( عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ] على أنه جملة خبرية من خبرٍ مقدم [ عليه ] ومُبتدأ مؤخر من المصدر المؤول [ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ]، ولا شيء في ذلك دلاليا. فمالضرورة – إذن- في حمله على الإغراء الذي لا يكون إلا للمخاطب؟ فيكون مردودا وَفْقَ كلام سيبويه. والله – تعالى!- أعلم بالصواب، وذكر العكبري في التبيان قوله: "قيل تمام الكلام فلا جناح،

[40] علي بن الحسين الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، دارالكتاب المصري، القاهرة، ط4، 1420، 153/1.

ثم يبتدئ فيقول: «عليه أن يطوف» ; لأن الطواف واجب، وعلى هذا خبر «لا» محذوف؛ أي لا جناح في الحج. والجيد أن يكون عليه في هذا الوجه خبرا، وأن يطوف مبتدأ. ويضعف أن يجعل إغراء؛ لأن الإغراء إنما جاء مع الخطاب.[41]

## 5. العلاقة بين علم القطع والوصل وعلوم القرآن

قد اهتمت كتب علوم القرآن بالقطع والوصل، من تلك الكتب [ البرهان للزركشي ]، فقد تحدث فيه عن معرفة القطع والوصل، كذلك [ فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، لابن الجوزي ]؛ إذ أفرد فيه بابا لأدب القطع والابتداء، وكذلك **الإتقان** للسيوطي، والزيادة والإحسان لابن عقيل المكي الذي قال:" قد يتأكد استحبابُ الوقف على التمام؛ لبيان معنًى مقصودٍ، وهو ما لوْ وُصِلَ طرفاه لَأَوْهَمَ مَعْنًى غَيْرَ المرادِ، نحو قوله- تعالى:( وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ ] [ يونس/ 65] والابتداء ( إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ]؛ لئلا يُوهِمَ أنَّ ذلك من قولهم".[42]

## 6.العلاقة بين علم القطع وعلوم اللغة

إن بعض مسائل القطع نجدها في [ الكتاب ] لسيبويهِ، يتحدث بكلام مفصل عن القطع، وكذلك ابن جني في [ الخصائص ]، وأبو حيان في [ ارتشاف الضرب ]،

---

[41] أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن (عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت)، 130/1.

[42] محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط1، 1427، 416/3.

وابن مالك في ألفيته قد بيَّن كيف يوقف على الاسم المنون، وهل نَقْطَع بالسكون فقط أو بالروم أو بالإشمام، وكيف نَقْطَع على الاسم المنقوص نحو: قاض. ومن ذلك قراءة يعقوب كيف يقف على [ هو، هي، بيديَّ، العالمين، الضالين ] يقف عليها كلها بِهَاءِ السَّكْتِ.

**الخاتمة**

بعد أنْ مَنَّ اللهُ تعالى عليَّ بإكمال البحث، الذي أرجو أنْ ينفعَ الله به المسلمين، فإني أوجز ما توصلت إليه من نتائجَ فيما يأتي:

1- توضيح أهمية علم القطع والوصل لقارئ القرآن العظيم، لما لهذا العلمِ ارتباطٌ وثيقٌ بكلام الله عزَّ وجَلَّ.

2- لا يمكن لأحدٍ أنْ يعرف معانيَ القرآن الكريم، إلا بمعرفة عدد من العلوم، منها علمُ القطع والوصل.

3- معرفةُ المقاطع هو نصفُ علم التَّجويد، والقطع في موضعه يساعد على فهم الآية، أمّا القطع في غير محله، فقد يغَيّرُ معنى الآية.

4- قد تبيَّن لي أنَّ علماء المسلمين قد اهتمُّوا اهتمامًا بالغًا بعلم القطع والوصل، فقد بذلوا جهدًا عظيمًا في هذا العلمِ.

4- إنَّ القطع أقسامُه متنوعة، فهو تامٌّ إذا لم يتعلق بما بعده لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى، وهو كافٍ إذا تعلق من حيث المعنى فقط، وحسن إذا تعلق من حيث اللّفظُ والمعنى.

5- إن اختلاف علماء الوقف في تحديد نوع الوقف، يرجع إلى مدى معرفتهم بعلوم أخرى من نحو وتفسير وقراءات وأسباب نزول وغيرها.

6- إن العلماء وضعوا ضوابط لكل نوع من أنواع المقاطع، ومع هذا قد تختلف وجهة نظرهم في تحديد نوع الوقف في الآية الواحدة، وذلك لاختلافهم فيما يحيط بالآية من قرائنَ متنوعة، أو لتنوع علومهم، من حيثُ القلةُ والكثرةُ.

وأخيرًا يوصي الباحث الإخوة الباحثين أن يولوا عناية خاصة بعلم القطع والوصل ومحاولة تطويره، لما له من أهمية فائقة في فهم كلام الله تعالى. وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين، وصلى الله وبارك على سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِه وأصحابه أجمعين.

## الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ


**القرآن الكريم**، مجمَّعُ الملك فهد لطباعة القرآن الكريم، المدينة، 2006.

أبو داود السِّجِسْتاني، سليمان بن الأشعث الأزدي، **سنن أبي داود**، مح. شعَيب الأرنؤوط؛ محَمَّد كامِل قره بللي (بيروت: دار الرسالة العالمية، 2009م).

ابن الجوزي أبو الفرج، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد ت 597هـ، **فنون الأفنان في عيون علوم القرآن**، دار البشائر – بيروت، ط1، 1987.

ابن جُزَيّ، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تح/ الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط1، 1416م.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف،[ت833هـ]، **النشر في القراءات العشر**، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

.....، **منظومة المقدمة (الجزرية)**، دار المغني للنشر والتوزيع، ط1، 2001.

.....، **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، دار الهدى، جدة، ط1، 1994م، ج1.

ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، **إيضاح الوقف والابتداء**، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971.

ابن بَلَبَان، محمّد بن بدر الدين الحنبلي، **بغية المستفيد في علم التجويد**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2001.

ابن غلبون، طاهر، **التذكرة في القراءات الثمان**، رسالة ماجستير للطالب أيمن سويد، دراسة وتحقيق، جامعة أم القرى، مكة، 1990.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي المحاربي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422).

ابن سعيد، محمد بن أحمد الحنفي المكيّ، **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط1، 1427.

الأُشْمُونِيّ، أحمد بن محمد بن عبد الكريم، **منار الهدى في بيان الوقف والإبتدا**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).

الباقولي، علي بن الحسين، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، دارالكتاب المصري، القاهرة، ط4، 1420.

البلاح، سامح محمد، **كيف تجود القرآن الكريم ببساطة**، الشاملة.

الحربي، عبد العزيزبن علي، **وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، 2004م.

الخاقاني، موسى بن عبيد الله البغدادي المقرئ، **القصيدة الخاقانية**، الشاملة الذهبية، وقد شرحها الداني– رحمه الله!.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (المتوفى: 444هـ)، **المكتفى في الوقف والابتدا**، دار عمار، ط1، 2001.

.....، **جامع البيان في القراءات السبع**، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1، 2007.

.....، **التحديد في الإتقان والتجويد**، دار الأنبار – بغداد، ط1، 1988.

.....، **المغني في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، دمشق، دار الفكر، 1983.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، **البرهان في علوم القرآن**، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1957.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى، **التفسير المنير**، دار الفكر المعاصر – دمشق، ط2، 1418.

السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث،[ت367هـ]، **تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم**– دار الفكر – بيروت– تح/ د.محمود مطرجي.

السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**– دار الفكر– لبنان– 1996م –ط1– تح/ سعيد المندوب.

السخاوي، علم الدين، **جمال القراء**.

السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي، **علل الوقوف**، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشيد- ناشرون، السعودية، ط2، 2006.

الشَّهْرَزُوري، أبو الكَرَم المبارك بن الحسن (462 - 550 هـ)، **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر**، تح/ د. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، د.ط.

الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري، **غيث النفع في القراءات السبع**، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2004.

العدوي، شيماء جابر أحمد، **تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2015.

العيدي، محمد بن عبد الله بن محمد، **وقوف القرآن الكريم عند الإمام السجاوندي**، د/ط،

العليان، عبد الرحمن بن إبراهيم، **إضاءات للأئمة حول الوقف والابتداء في القرآن الكريم**، د،ط.

الْعَرِينِيُّ، إِبْرَاهِيُم مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ، **أَثَرُ عَرُوضِ الْخَلِيلِ وَآرائِهِ فِيْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ**- كتاب بحوث المؤتمر الدولي السابع بعنوان [الخليل عبقري العربية]- كلية دار العلوم- قسم النحو والصرف والعروض- الجزء الأول-20، 21 مارس-2012م.

.....، إِبْرَاهِيُم مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ، الْعَرِينِيُّ، **إِقَالَةُ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ بِإِقَامَةِ الْإِيقَاعِ فِي النَّظْمِ الْقُرْآنِيّ الْحَكِيمِ**- جامعة الأزهر/ كلية اللغة العربية بالمنوفية- العدد38 الإصدار الأول- يونيو2023م .

العبد، فريال زكريا، **الميزان في أحكام تجويد القرآن**، دار الإيمان – القاهرة.

المباركي، يحيى بن علي، **ظاهرة المد في الأداء القرآني**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 2003.

المقروش، المختار المشري، **كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون**، فاليتا- مالطا – بدون، ط2001.

المرصفي، **هداية القاري**.

النُّوَيْري، محب الدين أبو القاسم، محمد بن محمد، **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009.

سالم، صفوت محمود، **فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية**، دار نور المكتبات، جدة – ط2، 2003.

سالم، محمد إبراهيم محمد، (المتوفى: 1430هـ)، **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات**، دار البيان العربى – القاهرة، ط1، 2003.